

Distr.  
GENERAL

A/S-19/22  
23 June 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة  
٢٣-٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧  
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت\*

الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أتوجه إليكم، نيابة عن جمهورية باراغواي التي تتولى مؤقتا التنسيق لمجموعة ريو،  
راجيا العمل على تعميم نص إعلان مجموعة ريو بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة في سياق الوثائق  
التي سينظر فيها خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة.

(توقيع) رامون دياز - بيريرا  
القائم بالأعمال المؤقت

## المرفق

### إعلان مجموعة ريو

نعلن، نحن البلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر - مجموعة ريو - عزمنا على مواصلة التقدم نحو التنمية المستدامة من خلال تنفيذ القرارات والالتزامات الواردة في إعلان ريو وفي جدول أعمال القرن ٢١، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وسنقوم، في هذا الصدد، بتعزيز ما نبذله من جهود من أجل مواصلة تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حماية البيئة.

ونعتقد أنه بعد مضي خمس سنوات على انعقاد قمة الأرض، قد حدث بعض التقدم في تنفيذ أهدافها، خصوصا فيما يتصل بالتنمية المؤسسية، وتدوين القانون البيئي، والمشاركة الجماهيرية، وفي العملية الرامية إلى عكس اتجاهات المشاكل البيئية. على أن النظرة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست أفضل بالطبع مما كانت عليه في عام ١٩٩٢: فلا تزال البيئة في تدهور ولا تزال المشاكل البيئية الهامة تضرب بجذورها في الهيكل الاقتصادي.

بيد أنه إدراكا منا لضرورة تجنب حدوث المزيد من التدهور في البيئة وبالتالي في الصحة العامة، نؤكد من جديد إصرارنا على تغيير بعض أنماط الإنتاج والاستهلاك من أجل المساهمة في خلق حياة أفضل للجميع.

ونحن نعتبر أن التعاون والحوار الدوليين يتعين تطويرهما في ضوء المبدأ ٧ من مبادئ جدول أعمال القرن ٢١، الذي ينص على أن الدول تضطلع بمسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة.

ونحث، في هذا الصدد، البلدان المتقدمة، ومنظمات التعاون، والمؤسسات المالية الدولية على تعزيز ما تقدمه من دعم للبلدان النامية، وفقا للالتزامات المتعهد بها في قمة الأرض، خصوصا بالنسبة لمسألة نقل التكنولوجيا والموارد المالية. ونحث، في هذا الشأن، على تنفيذ أحكام الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بالنسبة لمسألة المساعدة الرسمية من أجل التنمية وتطبيق آليات التمويل المبتكرة.

ونعتبر كذلك أن العمل الذي تقوم به لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة يجب توجيهه نحو تعزيز جدول أعمال القرن ٢١ ككل، على ألا يكون الاهتمام بالمسائل الناشئة عن البيئة المستدامة على حساب الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية التي لم تحل بعد.

ويتعين على برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من جانبه، مواصلة الاستفادة من المدخلات البيئية من أجل اتخاذ القرارات المتصلة بالتنمية المستدامة، مما يجعل من اللازم تعزيزه وتوفير الموارد الكافية في الميزانية وبصورة يمكن التنبؤ بها.

ونحن نجدد التزام بلداننا بتشجيع الإجراءات المشتركة التي ترمي إلى التنفيذ الفعال للاتفاقات وخطة عمل قمة الأرض للأمريكتين بشأن التنمية المستدامة المعتمدين في مدينة سانتا كروز دي لا سييرا، بوليفيا، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

وتشكل هذه الاتفاقات نقطة انطلاق لوضع معيار للتنمية المستدامة في نصف الكرة الأرضية - حجر الزاوية لقيام تحالف من أجل التعاون بين دول الأمريكتين في سعيها المشترك نحو مستوى معيشة أفضل لشعوبها، يقوم على أساس الأهداف التامة والمتكاملة ذات السمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات تستهدف تحقيق التنمية المستدامة.

-----